مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٦
آب ـ ٢٠٢٤

CJSP
ISSN-2536-0027

صدر العدد بالتعاون مع
جامعة المشرق
العراق بغداد . طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

واقع الأمن الغذائي في مجلس التعاون الخليجي وآفاقهِ المستقبلية- دراسة في الجغرافية

م.د حسين حاتم علي
جامعة الكوفة / كلية الاداب
م.د ناديه رحمن محمد/م.م آيات عبدالرحمن مسعد/م.م بنين قاسم هادي
كلية التربية للبنات

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار القدرات الغذائية التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إنتاجها الزراعي المتمثل بـ (الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني)، وتقييم قدراتها الإنتاجية من المحاصيل الزراعية والحيوانية، وصولاً إلى اكتفائها الذاتي وهو ما يعرف بالأمن الغذائي، لمواجهة الأزمات البشرية والطبيعية التي يمكن أن تتعرض أليها الدول الخليجية في حال اندلاعها، واستشراف مستقبل الغذاء في الدول الخليجية وأهم المشاريع المستخدمة لإدامة الغذاء وإنتاجهِ داخل الدولة أو مجمل دول مجلس التعاون الخليجي.

المقدمة

مع تزايد أعداد سكان العالم والذي بلغ بحدود (٨.٢) مليار نسمة في نهاية عام ٢٠٢٢م، ستكون هنالك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهد والابتكار من أجل زيادة الإنتاج الزراعي (الحيواني والزراعي) بشكل مستدام، وتحسين سلسلة التوريدات العالمية، وتقليل فقدان الأغذية وهدرها، وضمان حصول الدول على سيادة غذائية كاملة، تمكنها من مواجهة المخاطر المحيطة بها، كالتغير المناخي والكوارث الطبيعية طبيعياً، والصراع الدائم في السياسة والاقتصاد والنفوذ والمصالح بشرياً.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في هذه الدراسة في الآتي:

١ــ هل هنالك أمن غذائي متكامل (نباتي وحيواني) في دول مجلس التعاون الخليجي؟

٢ــ هل هنالك تغير في الإنتاج الزراعي على مدى السنوات العشرين الأخيرة؟

٣ــ ماهي المشاريع المستقبلية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية البحث

تسعى فرضية البحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تم طرحها،

١ــ ليس هنالك أمن غذائي متكامل في دول مجلس التعاون الخليجي بل هي تسعى لذلك.

٢ــ هنالك تغير ملحوظ في الإنتاج الزراعي على مدى العشرين سنة الماضية، لاسيما في المحاصيل الاستراتيجية.

٣ــ تم وضع مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة النقص الحاصل في الإنتاج الزراعي، ويأتي في مقدمتها دولتي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

هدف الدراسة

تحاول هذه الدراسة، إبراز الإنتاج الفعلي من المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، ومعرفة واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، وإمكانية مواجهة المخاطر التي يمكن أن تتعرض أليها في

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المستقبل سواء أكانت مشاكل بشرية كالصراعات الدولية وانعكاسها على أمنها الغذائي أو مخاطر طبيعية كالتغير المناخي والزلازل والفيضانات التي تتعرض لها الدول المصدرة للغذاء.

وقد قسمت الدراسة إلى خمسة مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي، أما المبحث الثاني فقد تناول المخاطر الجيوسياسية للأمن الغذائي على دول مجلس التعاون الخليجي، في حين تناول المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، أما المبحث الرابع فكان آليات تحقيق الأمن الغذائي خليجياً، والمبحث الخامس بعنوان مستقبل الأمن الغذائي الخليجي.

المبحث الأول مفهوم الأمن الغذائي

يشير مصطلح الأمن الغذائي إلى تأمين المتطلبات الغذائية الضرورية التي يحتاج إليها سكان دولة ما، وحصول كل فرد منهم في كل وقت على قدر كاف من الأغذية السليمة والمفيدة، ليعيش حياة كريمة وسليمة ونشيطة، دون أن يتأثر ذلك الإنتاج الزراعي بطوارئ الحوادث المناخية والنازعات العسكرية بين الدول.

بمعنى أن الأمن الغذائي هو توفّر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويتحقّق فعلاً (الأمن الغذائي) عندما يكون الفرد داخل الدولة لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه، إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة كالجفاف والحروب، وغيرها من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه توفّر الأمن الغذائي.

وينقسم الأمن الغذائي إلى فرعين أساسيين: هما الأمن الغذائي المطلق والأمن الغذائي النسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة داخلياً بإنتاج المواد الغذائية، بشكل يتساوى مع الاحتياج المحلي ومتطلباته أو قد يتجاوزها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يقيس قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من مواد غذائية بشكل جزئي أو كلي.

الأسس الناهضة بالأمن الغذائي:

١ــ توفر الأغذية: ويعني ذلك وجود كميات كافية ومستمرة من الغذاء بجودة مناسبة، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية.

٢ــ إمكانات الحصول عليها: ويعني ذلك الحصول على تلك الأغذية بطرائق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، كما يعني وجود دخل كاف لإتاحة الغذاء المناسب، أو وجود موارد أخرى تضمن هذا الغذاء.

٣ــ استخدامها: ويقصد بذلك كل العمليات المرتبطة باستخدام هذه الأغذية، من تخزين ورعاية ونقل وطهي وتجهيز، وكذا تنوع الغذاء، لأنه لا يحقق النتيجة المرجوة منه إلا عندما يكون متنوعا، بحيث يشمل العناصر الغذائية المطلوبة كافة.

٤ــ استقرار الإمدادات منها: ومعنى ذلك أنه يجب تأمين الغذاء الكافي في جميع الأوقات، بحيث لا ينقطع الغذاء أو تتراجع كمياته في حالات الطوارئ مثل الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من العوامل الأخرى.

المبحث الثاني: المخاطر الجيوسياسية للأمن الغذائي على دول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين الأكثر أماناً للغذاء، وفقاً لمؤشر الأمن الغذائي العالمي، والذي يأخذ في الاعتبار مدى توافر الإمدادات الغذائية، والقدرة على تحمل تكاليفها، وجودتها وسلامتها. ومع ذلك، تظل دول الخليج معتمدة بشكل كبير في مصادرها الغذائية على الاستيراد، حيث إنها تستورد حوالي ٨٥% من غذائها.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ومن الطبيعي أثناء حدوث اضطراب في سلاسل التوريد العالمية، بسبب الأوبئة أو الظروف الجيوسياسية؛ فإن الاعتماد على الواردات يترك الدول المُستوردة للغذاء عُرضة للأزمات، وهو ما لم نره في دول الخليج. فعلى الرغم من جائحة كورونا، واندلاع الحرب الأوكرانية – الروسية الراهنة؛ استطاعت هذه الدول احتواء تداعيات تلك الأزمات على أمنها الغذائي.

محددات الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي العربي:

١ــ ندرة المياه وقلة الأراضي الزراعية وزيادة الأراضي الصحراوية والمتصحرة وقلة الأيادي الماهرة في الإنتاج الزراعي.

١- ظاهرة ارتفاع وتقلب أسعار السلع الزراعية.

٢- مخاطر تغير المناخ.

٣- ظاهرة التزايد السكاني (الوافدين والمهاجرين والولادات) في دول مجلس التعاون.

٤- ظاهرة أنتاج الوقود الحيوي من السلع الزراعية.

٥- الاستثمار الأجنبي في الزراعة.

حسب دراسة صادرة عن الأمم المتحدة أن دول الخليج عموماً تستورد ما يقارب (٨٣)% من احتياجاتها الغذائية، وهي الأولى في العالم من حيث استيراد الأغذية الأساسية بالنسبة لعدد السكان، لذا فإن الفجوة الغذائية في دول مجلس التعاون الخليج هي:

١ــ ١٠٠ % في القمح

٢ـــ ٩٢ % في الرز

٣ــ ٨٦ % في الأعلاف

٤ــ ٣٤ % في اللحوم والألبان.

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

منذ القدم، كان إنتاج الغذاء محدوداً في دول الخليج العربية، حيث كانت تعتمد في الغالب على صيد الأسماك والرعي البدوي وزراعة التمور وإنتاج الخضراوات على نطاق محدود؛ نظراً لأنها تقع في واحدة من أكثر المناطق جفافاً في العالم، إذ يُصنف المناخ فيها على أنه صحراوي حار، وفقاً لتصنيف "كوبن" للمناخ. وبالتالي تم تقييد الإنتاج الغذائي المحلي في دول الخليج بسبب الظروف الزراعية والبيئية غير المواتية، مثل ندرة الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة، وعدم جودة التربة.

وتشير الدراسات إلى أن نسبة ١٩.٥% فقط من إجمالي مساحة الأراضي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، هي أراض زراعية (أي أراضي المحاصيل والمراعي)، و١% فقط هي أراض صالحة للزراعة (أراضي المحاصيل)، وهي نسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ ١٠.٦%.

ومنذ سبعينيات القرن الماضي وبعد تهديد الولايات المتحدة بفرض حظر غذائي على دول "أوبك"، رداً على "الصدمة النفطية الأولى"؛ تبنّت دول مجلس التعاون الخليجي عدة سياسات لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء الذاتي. وبالتالي فإنه منذ السبعينيات، قدمت حكومات دول الخليج دعماً سخياً لضمان الإمدادات الغذائية، مما أدى إلى التوسع في إنتاج الغذاء.

لا تتوفر حالياً أنواع من الحبوب يتم زراعتها في دول مجلس التعاون الخليجي ، فالأراضي الزراعية أصبحت عائقاً أساسياً أمام دول مجلس التعاون الخليجي، ولا يتم إنتاج المحاصيل مثل الحبوب في دول مجلس التعاون الخليجي وهذا نتيجة أن الموارد المائية شحيحة، وهذا بدوره يؤثر على زراعة الحبوب والمحاصيل الأخرى، فتحظى حالياً أنظمة الزراعة المائية بالاهتمام من جانب دول مجلس التعاون الخليجي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وقد بدأت الشركات أيضًا في القيام بإنتاج بعض من الخضار والفاكهة لأن هذا النوع من الزراعة يحتاج كمية أقل من المياه ولا يحتاج إلى أرض أو تربة رطبة، ويتم استيراد محاصيل الحبوب مثل القمح والشعير حيث لا يتوفر إنتاج لمثل هذه المحاصيل وزيادة استهلاكها، وبحسب بيانات البنك الدولي في عام ٢٠١٦، فقد كان نسب الأراضي الصالحة للزراعة في المملكة العربية السعودية هي ١.٦% من مساحة الأراضي، و٠.٦% بالإمارات العربية المتحدة، و١.٢% بدولة قطر، وقد وصلت إلى ٠.٤% في الكويت، بينما كانت ٣.٥% في العالم العربي.

حيث تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون قرابة ٤.٢ مليون كيلومتر مربع، وتصل مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة حوالي ٥.١٠ ألف كيلومتر مربع وهي تمثل ٤.٠ % من اجمالي المساحة ككل لدول مجلس التعاون، كما تتفاوت النسبة الزراعية ما بين دول المجلس ما بين من ٨.٤ % في مملكة البحرين إلى ٤.٠ % في كل من المملكة العربية السعودية وفي سلطنة عمان.

ووصلت كمية الإنتاج النباتي داخل دول مجلس التعاون من شتى المحاصيل الزراعية بمقدار ١.٨ مليون طن في عام ٢٠١٩م، وبمعدل انخفاض وصل لـ ٢.١ % بالمقارنة مع حجم الإنتاج في عام ٢٠١٥م، والبالغ فيه حجم الإنتاج مقدار ٢.٨ مليون طن، وقد شاركت المملكة العربية السعودية بقرابة نصف الإنتاج في الخليج وهو حوالي ١.٤ مليون طن، بينما توزع النصف الأخر على باقي دول المجلس، حيث قدمت سلطنة عمان قرابة ٠.٢١ ،% و٨.١٩ % في دولة الإمارات العربية المتحدة، و٦.٧ % في دولة الكويت، و٥.١% في دولة قطر.

هناك مجموعة من الأولويات العالمية في ترسيخ مفهوم الأمن الغذائي والتي تنطبق واقعاً على دول مجلس التعاون الخليجي هي:

١ــ الاستثمار المدروس والمعوّض في الإنتاجية الزراعية المستدامة.

٢ــ دعم الابتكارات واختراعات التكنولوجية في مجالي التغذية والغذاء التي تصب في تنمية الإنتاج الزراعي بنوعيه الحيواني والنباتي.

٣ــ تسهيل التجارة البينية والدولية، ووضع استراتيجيات لإنشاء احتياطي الحبوب (القمح والشعير والأرز) للتقليل من التقلبات الخطيرة في أسعار الأغذية، ومواجهة المخاطر المفاجئة.

وتقدر المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي بحوالي (٢.٤) مليون كيلو متر مربع، وتبلغ مساحة الأراضي المستغلة للزراعة بحدود (٩.٦) ألف كيلو متر مربع، وهي تشكل (٠.٤) من إجمالي المساحة الكلية لدول المجلس، أنظر الجدول (رقم ــ ١)، فيما تتفاوت النسبة بين دول المجلس من (٤.٧) % في مملكة البحرين إلى (٠.٣) % في سلطنة عُمان.

(الجدول ــ١) مساحة الأراضي المزروعة ونسبتها في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	المساحة كم٢	النسبة المزروعة%
١	السعودية	٧,٧١٩.٢	٠.٤
٢	الأمارات	٥٧٩.٠	٠.٨
٣	الكويت	٩٩.٠	٠.٦
٤	قطر	١٣٦.٩	١.٢
٥	البحرين	٢٦.٠	٤.٧
٦	عمان	١,٠٧٩.٤	٠.٣

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

وتتفاوت مساحة الأراضي المزروعة من الأراضي القابلة للزراعة في دول مجلس التعاون، حيث بلغ أعلاها في دولة البحرين بنسبة (٧٠.٣)% تليها دولة الكويت بنسبة (٦٧.٨)%، بينما سجلت دولة الإمارات نسبة (٥١.٦)% أما دولة قطر فقد سجلت (٢٠.٩)% في حين سجلت سلطنة عمان نسبة (٤.٧)%.

أولاً: الإنتاج النباتي في مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م (الخضروات، الفواكه، التمور، الحبوب):

يُعبر مصطلح الإنتاج النباتي عن ابتكار واستخدام تقنيات ووسائل إنتاج النباتات بهدف استخدامها بنواح عدة مثل استخدامها في الإنتاج الزراعي، لإنتاج محاصيل غذائية، كالحبوب والبقوليات وغيرها من الأصناف التي تدخل كغذاء للإنسان أو الحيوان، أو إنتاج النباتات في الحدائق أو استخدامها كألياف وما إلى ذلك.

وبلغت كمية الإنتاج النباتي في مجلس التعاون الخليجي من مختلف المحاصيل الزراعية بحدود (١١.٧) مليون طن في عام ٢٠٢٠م، إذ بلغت كميات إنتاج الخضروات بحدود (٤.٧) مليون طن، وإنتاج الفواكه (٢.٨) مليون طن، أما إنتاج التمور فقد بلغ (٢.٤) مليون طن، بينما شكل إنتاج الحبوب الأقل من بين باقي النباتات بحدود (١.٨) مليون طن.

وبمعدل ارتفاع بلغ (٣٨.٤)% مقارنة بحجم الإنتاج في عام ٢٠١٦م، والبالغ فيه حجم الإنتاج (٨.٥) مليون طن، وقد ساهمت السعودية بأعلى كمية من الإنتاج النباتي الخليجي بحوالي (٧.٨) مليون طن (٦٦.٨)% بينما يتوزع باقي الإنتاج الخليجي على باقي دول مجلس التعاون، حيث ساهمت دول: عُمان بحوالي (١٤.٤)% والإمارات (١٣.٢)% والكويت (٥.٠)% وقطر (٠.٦)%، بينما ساهمت دولة البحرين بالنسبة الأقل من الإنتاج النباتي الخليجي، أنظر (الجدول ــ ٢).

(الجدول ــ٢) التوزيع النسبي للإنتاج النباتي في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	التمور%	الخضروات%	الفواكه%	الحبوب%
١	السعودية	١٩.٧	٣٤.٤	٢٩.٩	١٦.٠
٢	الأمارات	٢٢.٠	٢١.٧	٢٥.٥	٣٠.٨
٣	الكويت	١٩.٢	٧٣.٩	١.٤	٥.٥
٤	قطر	٣٧.٣	٦٠.٢	٠.٤	٢.١
٥	البحرين	٣٨.٨	٥٨.١	٣.١	
٦	عمان	٢١.٧	٦٨.٧	٥.٨	٣.٨

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

ويتصدّر إنتاج الخضروات قائمة المنتجات النباتية على المستوى الكلي لمجلس التعاون حيث يشكل ما نسبته ٣٥.٤% من حجم الإنتاج النباتي الخليجي. إلا أن أهميتها النسبية تختلف من دولة لأخرى، حيث استحوذت نسبة إنتاج الخضروات من إجمالي المنتجات الزراعية في دولة الكويت وسلطنة عُمان ودولة قطر ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بواقع ٧٣.٩%،٦٨.٧%،٦٠.٢%،٥٨.١%،٣٤.٤%على التوالي. بينما يتصدّر إنتاج الحبوب الأهمية النسبية في دولة الإمارات العربية المتحدة بواقع ٣٠.٨%.

ثانياً: الثروة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م (الضأن، الماعز، الإبل، الأبقار):

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بلغ أعداد الثروة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (٤١.٩) مليون رأس في عام ٢٠٢٠م، حيث جاء حيوان الضأن بالعدد الأكبر وقد بلغ اعدادها (٢٦.٣) مليون رأس، أما الماعز (١٢.٣) مليون رأس والإبل (٢.٤) مليون رأس والأبقار (٠.٩) مليون رأس.

هذه الأعداد لم تكن موجودة في مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٦م، حيث كان يبلغ اعدادها مجتمعة (٢٣.٩) مليون رأس، وبمعدل نمو بلغ (٧٥.٠)%، وقد ساهمت السعودية بأعلى نسبة من حجم الثروة الحيوانية الخليجية وبحوالي (٣٠.٣) مليون رأس وبنسبة (٧٢.٢)% من إجمالي أعدادها، بينما توزعت النسبة المتبقية على مجلس التعاون الخليجي، إذ ساهمت الإمارات بحوالي (١٢.١)% و (٨.٩) في عمان، و(٤.٢)% في قطر، و(٢.٤)% في الكويت، و (٠.٢)% في البحرين، أنظر (الجدول ـــ ٣).

(الجدول ـــ٣) التوزيع النسبي للثروة الحيوانية في مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م

ت	أسم الدولة	الإبل%	الماعز%	الضأن%	الأبقار%
١	السعودية	٥.٠	٢٢.٣	٧١.٨	١.٠
٢	الأمارات	٩.٨	٤٧.٥	٤٠.٦	٢.٠
٣	الكويت	١.٨	٢٣.٥	٧١.٣	٣.٥
٤	قطر	٧.٧	٢٦.٤	٦٣.٣	٢.٦
٥	البحرين	٣.١	٢٦.٢	٦٢.٨	٧.٩
٦	عمان	٧.٥	٦٤.٤	١٦.٩	١١.١

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

حيث يتصدّر الضأن قائمة الثروة الحيوانية على المستوى الكلي لمجلس التعاون حيثُ شكل ما نسبتهُ ٦٢.٨% من حجم الثروة الحيوانية. وعلى مستوى كل دولة على حدة يتصدّر الضأن قائمة الثروة الحيوانية المحلية في جميع دول المجلس عدا سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ويأتي الماعز في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، حيثُ يشكل ٢٩.٣% من حجم الثروة الحيوانية في مجلس التعاون، حيثُ بلغت أعلاه في كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٤.٤%،٤٧.٥%على التوالي.

ثالثاً: الإنتاج الحيواني في مجلس التعاون الخلجي لعام ٢٠٢٠م:

يقصد بالإنتاج الحيواني كل الثروة الحيوانية، من أغنام وأبقار وماعز وخيل وجمال ودواجن متنوعة والموجودة في منطقه معينة أو بلد ما، ويتضمن مفهوم الإنتاج الحيواني كل ما يتم الاستفادة منه من هذه الثروة بما في ذلك يستخدم في التغذية، كالبيض واللحوم والحليب ومشتقاته، كما يتضمن الجلود والصوف والوبر والتي تستخدم في الصناعات النسيجية والمفروشات، بالإضافة إلى ذلك فضلات الحيوانات المستخدمة كأسمدة عضوية في الزراعة، وكل ما يمكن أن يشكل فائده للإنسان في الوقت الحالي، ويعتبر الإنتاج الحيواني عامل مهم جداً في كثير من الدول خصوصاً الزراعية منها، ويساهم في زياده الناتج القومي، وبالتالي زيادة دخل الأفراد وتحسين معيشتهم.

وقد أنتج مجلس التعاون الخليجي ما يقارب (٨.٢) مليار بيضة في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بعام ٢٠١٦م حيث أنتج (٧.٦) مليار بيضة، بمعدل نمو بلغ (٧.٦) % وتساهم السعودية بأعلى كمية من الإنتاج الخليجي بما يقارب (٦٣.٤) %، تليها دولة الكويت بحوالي (١٥.٨) % ودولة الإمارات بـــ (١٣.٩) % وسلطنة عمان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

بـــ (٥.٨) % فيما تساهم كلاً من قطر والبحرين بـــ (١.٠) % و (١.٠) % على التوالي، أنظر (الجدول ـــ٤).

(الجدول ـ ٤) بيض المائدة في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠ م

ت	إسم الدولة	مليار بيضة
١	السعودية	٥,١٩٧.٠
٢	الأمارات	١,١٣٦.٧
٣	الكويت	١,٢٩٣.٩
٤	قطر	٩.٤
٥	البحرين	٨٢.٩
٦	عمان	٤٧٦.٠

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

أما لحوم الدجاج، فقد بلغ إنتاج مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م بحدود (١.٢) مليون طن من لحوم الدجاج، مقارنة بعام ٢٠١٦ الذي بلغ (١.٠) مليون طن، بمعدل نمو بلغ (٢٠.٦) %، وتساهم السعودية بأعلى كمية من الإنتاج حيث بلغ إنتاجها ما يقارب (٧٥.٧) % من إجمالي إنتاج الخليج مجتمعاً، تليها دولة عمان بحوالي (١٠.٩) % بينما تساهم كلاً من الكويت والإمارات وقطر بأقل من (١٠.٠) %، أما البحرين فتساهم (١.٠)% فقط، أنظر (الجدول ـــ ٥).

(الجدول ـ ٥) لحوم الدجاج في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	ألف طن
١	السعودية	٩٠٠.٠
٢	الأمارات	٥٤.١
٣	الكويت	٦٢.٦
٤	قطر	٣٥.٣
٥	البحرين	٧.٣
٦	عمان	١٣٠.٠

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

كذلك فقد تنوع حجم الإنتاج الفعلي اللحوم الحمراء في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ احتلت السعودية المرتبة الأولى بينما جاءت دولة البحرين في المرتبة الأخير، أنظر (الجدول ـــ ٦)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(الجدول ـ ٦) إنتاج اللحوم الحمراء في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠ م

ت	إسم الدولة	ألف طن
١	السعودية	١٦٥.٠
٢	الكويت	١٢.٦
٣	قطر	١٠.٩
٤	البحرين	٢.٤
٥	عمان	٤٧.٠

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

أيضاً فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى في إنتاج الألبان في عام ٢٠٢٠م، واحتلت المرتبة الأولى، بينما جاءت دولة الكويت بالمرتبة الأخيرة في إنتاج الألبان، أنظر (الجدول ــ ٧).

(الجدول ــ ٧) إنتاج الألبان في دول مجلس التعاون لعام ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	مليون لتر
١	السعودية	٢,٠٩٨.٦
٢	الأمارات	٢٤٢.٧
٣	الكويت	٧١.٤
٤	قطر	٢٠٦.٧
٥	عمان	٢١٥.٠

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

رابعاً: الثروة السمكية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م:

الثروة السمكية هي إحدى المكونات الحية للبيئة البحرية، وتشمل الثروة السمكية عددا كبيراً من مجموعات الحيوانات المائية المختلفة، وعدداً كبيراً من الأنواع في كل مجموعة، وتمتاز البيئة البحرية، مثل البيئات الأخرى، بوجود نوع من التوازن بين كل مكونات البيئة.

إذ بلغت كمية الأسماك المصطادة في مجلس التعاون ما يقارب ١.٠ مليون طن في عام ٢٠٢٠م وبنسبته نمو بلغت ١٢٢.٩% مقارنة بعام ٢٠١٦م والبالغ فيه كمية الاسماك المصطادة حوالي ٤٥٤.٣ ألف طن. وتساهم سلطنة عُمان بأعلى كمية من الإنتاج الخليجي أي مايقارب ٨٣.٠%، تليها دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي ٧.١%، والمملكة العربية السعودية بـ ٦.٥%، ومملكة البحرين بـ ١.٧%، ودولة قطر بـ ١.٥%، فيما تساهم دولة الكويت بنسبة ٠.٣%. أنظر (الجدول ـــ ٨)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(الجدول ــ٨) المساهمة النسبية (%) لكمية الأسماك المصطادة في دول مجلس التعاون لعام ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	المساهمة النسبية %
١	السعودية	% ٦.٥
٢	الأمارات	% ٧.١
٣	الكويت	% ٠.٣
٤	قطر	% ١.٥
٥	البحرين	% ١.٧
٦	عمان	% ٨٣.٣

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

ويبلغ عدد العاملين في مهنة الصيد في دول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٠م بحدود (١٣٣١٣١) ألف صياد، أنظر (الجدول ــ ٩)

(الجدول ــ ٩) إجمالي عدد الصيادين في دول مجلس التعاون،٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	العدد / شخص
١	السعودية	٣٠,٢٥٧
٢	الأمارات	٤٢,١٢٠
٣	الكويت	١,٨٥٣
٤	قطر	٢,٧٧٤
٥	البحرين	٤,٥٦٦
٦	عمان	٥١,٥٦١

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي

التجارة الخارجية هي عملية تبادل الدولة أو الحكومة للبضائع والخدمات ورأس المال مع الدول الأخرى، عن طريق الحدود مع الدول المجاورة أو الإقليمية أو الدولية.

أولاً: الصادرات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م:

يُطلق مصطلح الصادرات على جميع السِّلع والبضائع والخدمات التي ترسلها الدولة وتوجِّهها إلى الأسواق الدوليَّة الخارجيَّة، ويأتي ذلك بعد أن تتأكدَ الدولة من بلوغها حالة الفائض في الإنتاج.

وبلغت قيمة الصادرات من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (٤.٣) مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ (٣.٧) مليار دولار في عام ٢٠١٦م، وبنسبة نمو بلغت (١٨.٢) %، أنظر (الجدول ــ ١٠).

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(الجدول ـ ١٠) قيمة الصادرات والمساهمة النسبية % للمنتجات الزراعية لعام ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	مليون دولار	نسبة المساهمة
١	السعودية	٨٢٦.٠	١٩.١
٢	الأمارات	٣,٠٥٣.٧	٧٠.٦
٣	الكويت	٢٨.٩	٠.٧
٤	قطر	٨.٧	٠.٢
٥	البحرين	٣٥.٩	٠.٨
٦	عمان	٣٧٢.٧	٨.٦

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

ثانياً: الواردات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م:

الواردات هو مصطلح تجاري يُطلق على كلِّ ما يُزوِّد السوق المحلي به، من سِلع وخدمات مستوردة أو قادمة من الخارج أو حتى من الداخل لتغطية حاجة السوق من نقصٍ في سلعة ما؛ وتشكّل الواردات العمود الفقري للتجارة الدولية، وأن النسبة العُظمى من الواردات لأيِّ بلد تكون مما لا يُنتج محلياً.

وقد بلغت قيمة الواردات من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (٢٦.٧) مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ (٢٦.٥) مليار دولار في عام ٢٠١٦م، وبنسبة نمو بلغت (٠.٩) %، أنظر (الجدول ـــ ١١).

(الجدول ـــ ١١) قيمة الواردات والتوزيع النسبي % للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون،٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	مليار دولار	نسبة المساهمة %
١	السعودية	١٢,٨١٩.٨	٤٨.٠
٢	الأمارات	٨,٠٤٥.١	٣٠.١
٣	الكويت	٢,٣٦٠.٣	١٣.٢
٤	قطر	١,٤٦٥.٤	١١.٢
٥	البحرين	٦٢٨.٥	٤.٤
٦	عمان	١,٣٩٥.٩	١١.٠

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

التجارة البينية للمنتجات الزراعية والسمكية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م:

التجارة البينية هو تبادل السلع والبضائع والمنتجات بين مجموعة من الدول المتجاورة التي تقع وفق منظومة سياسية وجغرافية واحدة، وتتخذ أشكال عدة هذه التجارة، وغالباً ما يكون الإنتاج الزراعي هو الأكثر استخداماً من بين مختلف النشاطات الواقعة ضمن منظومة التجارة البينية، بسبب سهولة النقل من جهة وسرعة التلف من جهة أخرى.

أولاً: الصادرات البينية الزراعية بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م:

بلغت قيمة إجمالي الصادرات البينية من المنتجات الزراعية في مجلس التعاون الخليجي بحدود (٣.٣) مليار دولار في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ (٢.١) مليار دولار في عام ٢٠١٦م، وبنسبة نمو بلغت (٥٤.٣) %، أنظر (الجدول ـــ ١٢)، حيث بلغ التصدير الخام من المنتجات الزراعية ما قيمتهُ (٢.٣) مليار دولار، في

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

حين بلغ الخام من إعادة التصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي من المنتجات الزراعية ما قيمتهُ (١) مليار دولار.

(الجدول ـ ١٢) إجمالي قيمة الصادرات البينية للمنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	الصادرات	إعادة التصدير
١	السعودية	٦٨٣.٩	٧٠.٢
٢	الأمارات	١,٠٥٣.٩	٨٠٨.٩
٣	الكويت	١١٤.٤	١٣.٢
٤	قطر	١.٢	٠.٨
٥	البحرين	١١٩.٠	٣٠.٦
٦	عمان	٣٤٥.٢	٦٢.١

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

ثانياً: الصادرات البينية للأسماك بين دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠م:

بلغت قيمة إجمالي الصادرات البينية للأسماك في مجلس التعاون الخليجي بحدود (٢٧٨.٣) مليون دولار في عام ٢٠٢٠م، مقارنة بـــ (١٠٣) مليون دولار في عام ٢٠١٦م، وبنسبة نمو بلغت (١٧٠.٣) %، أنظر (الجدول ــ ١٣)، حيث بلغ التصدير الخام للأسماك ما قيمتهُ (٢٣٦.٧) مليون دولار، في حين بلغ الخام من إعادة التصدير بين دول مجلس التعاون الخليجي من الأسماك ما قيمتهُ (٤١.٦) مليون دولار.

(الجدول ـ ١٣) إجمالي قيمة الصادرات البينية للأسماك في دول مجلس التعاون ٢٠٢٠م

ت	إسم الدولة	الصادرات / مليون دولار	إعادة التصدير / مليون دولار
١	السعودية	٢١.٧	٢.٨
٢	الأمارات	١٣٨.٧	٣٤.٥
٣	الكويت	٠.٥	٠.٤
٤	قطر	٠.١	٠.١٣
٥	البحرين	٣٤.٢	٠.٧
٦	عمان	٤١.٦	٣.٢

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

القيمة المضافة لقطاعي الزراعة والثروة السمكية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة مجلس التعاون لعام ٢٠٢٠م: بلغت مساهمة القطاع الزراعي وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون حوالي ٢٤.٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م مقارنة بـــ ٢٢.٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦م وبنسبة نمو بلغت ٧.٤%. أنظر (الجدول ـــ ١٤)

وتستحوذ المملكة العربية السعودية على النسبة الأعلى من مساهمة قطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في مجلس التعاون وذلك بحوالي ٧٣.٩%، تليها دولة الامارات العربية المتحدة بحوالي ١٣.٩ %، وسلطنة عُمان بـــ ٧.٧%، ودولة قطر بـــ٢.٠%، ودولة الكويت بـــ ٢.٠%، ومملكة البحرين بـــ٠.٤%.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

(الجدول ـ ١٤) القيمة المضافة والمساهمة النسبية % لقطاع الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٠ م

ت	إسم الدولة	مليار دولار	نسبة المساهمة %
١	السعودية	١٧,٨٧٨.٩	٢.٥
٢	الأمارات	٣,٣٦٨.٥	٠.٨
٣	الكويت	٤٨٤.٧	٠.٥
٤	قطر	٤٨٩.٢	٠.٣
٥	البحرين	١٠٨.٦	٠.٣
٦	عمان	١,٨٧٤.٤	٢.٥

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

المبحث الرابع: آليات تحقيق الأمن الغذائي خليجياً

أتبعت دول الخليج العربي الستة (السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، عُمان، قطر)، مجموعة من الاستراتيجيات القصيرة والمتوسطة والبعيدة الأجل، لوضع خريطة ورؤية مستدامة لثبات وديمومة وجود زراعة وإنتاج المحاصيل الزراعية داخلياً وخارجياً، وتتمثل تلك الاستراتيجيات في النحو الآتي:

١ــ ضمان سلاسة الإمدادات:

لم يشكل الأمن الغذائي أزمة لدول مجلس التعاون الخليجي إلا تحت ظروف معينة. فمن الثابت أن هذه الدول غنية برأس المال، وليس لديها قيود على النقد الأجنبي لاستيراد المواد الغذائية. ومن ثم، فإن الاستقرار المالي لدول مجلس التعاون الخليجي أتاح لها قدرة شرائية عالية، جعلتها أقل عُرضة لمخاطر تقلبات أسعار الغذاء من مصادر استيراده من الخارج، ومكّنتها من سد فجوة الإنتاج المحلي. ونتيجة لذلك، تم تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي الست في عام ٢٠١٨ على أنها الأكثر أماناً غذائياً في المنطقة العربية، ومن بين أكثر البلدان أماناً غذائياً في العالم.

٢ــ حلول مُبتكرة (صناعة الزراعة):

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي تحديات محددة لتحقيق الأمن الغذائي المُستدام على المدى الطويل. فالأمن الغذائي هو مفهوم شامل يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية، الأمر الذي يدعو إلى حتمية الانتقال من تركيز السياسات العامة لدول الخليج على جانب العرض فقط كما كان الأمر في سبعينيات القرن الماضي، إلى الانتقال نحو نظم غذائية مُستدامة، تضمن الأمن الغذائي من خلال مزيج من الاستراتيجيات والسياسات التي تتناول جميع الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي (التوافر، الوصول، الاستفادة، والاستقرار).

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ تفجر أزمة الغذاء العالمية في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، أصبح الأمن الغذائي تحدياً مستمراً لمختلف الدول. فقد كشفت الأزمة العالمية عن الاعتماد الكبير لدول الخليج على الواردات، وقيود السياسات الغذائية القائمة على الاستيراد، والحاجة إلى زيادة الإنتاج المحلي لتخفيض الاعتماد على الغذاء المُستورد.

ومع ذلك، فإن الناتج الزراعي في هذه الدول محدود بسبب العديد من العوامل الطبيعية، مثل الموارد المائية الشحيحة، والتربة الفقيرة. علاوة على ذلك، قد يكون الأمر الأكثر أهمية للأمن الغذائي لدول الخليج هو

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

"مخاطر الإتاحة" availability risk؛ والتي تنشأ عندما لا يكون البلد المُعتمد على الاستيراد قادراً على الحصول على الغذاء حتى لو توافرت لديه الموارد المالية الكافية لشرائه.

وهنا، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من استخدام التقنيات الجديدة والممارسات المُبتكرة، التي تناسب الظروف المناخية والتربة المحلية، لزيادة إنتاجية واستدامة النظم الزراعية؛ بهدف الانتقال نحو إنتاج غذائي محلي مُستدام.

كانت هنالك حاجة للبحث في طبيعة العقبات الرئيسية والعوامل التي تؤثر على الابتكار وتبنّي التقنيات وتبادل المعرفة والتعاون داخل قطاع الزراعة في دول الخليج. بالإضافة إلى ذلك، فإن أزمة الغذاء العالمية الآنية، والحاجة إلى زيادة الإنتاج الغذائي المحلي؛ كانت حافزاً مشجعاً لابتكار نهج شامل، أخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة لإنتاج الغذاء، بما في ذلك الإنتاج الزراعي، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية.

٣ــ التعامل مع الأزمات:

أكد تقرير حديث أصدرته مجموعة "أكسفورد" للأعمال بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حول الاستجابة لأزمة كوفيد-١٩، أن دول مجلس التعاون الخليجي تكثف جهودها لمواجهة تحديات الأمن الغذائي بشكل تعاوني ومنفرد، لإيجاد حلول مُستدامة لتحديات الأمن الغذائي لديها.

وسلط التقرير الضوء على الاستراتيجيات واسعة النطاق للابتكار الزراعي وإنتاج الغذاء التي تتشكل في أنحاء المنطقة الخليجية، وقدم تفاصيل عن تحديات الأمن الغذائي الكبيرة التي واجهتها منذ فترة طويلة، مثل ندرة المياه، ونقص التربة الصالحة للزراعة والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ. وأخذ التقرير في الاعتبار أيضاً التأثير الإضافي للاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية الناجمة عن وباء كورونا والحرب الأوكرانية، مما زاد من حاجة دول المنطقة إلى مواصلة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية المحلية وحلول التكنولوجيا الزراعية.

وفي محاولة للحد من الاضطرابات في سلاسل التوريد الغذائية، أطلقت حكومات الخليج تدابير التدخل الفوري، وتشمل الإعفاءات المالية والمزايا الائتمانية للمزارعين والشركات الزراعية، إلى جانب دعم عمليات التعبئة والتغليف والتوزيع. وقد حافظت تلك الخطوات على الأمن الغذائي قصير المدى، مما جنّب دول الخليج بعض الأزمات الأكثر خطورة التي واجهتها بلدان أخرى في العالم. فعلى سبيل المثال، اضطرت دول مثل إندونيسيا والفلبين إلى فرض قيود على مشتريات الطعام للحد من الاكتناز والشراء بدافع الذعر.

وفي هذا السياق، يتعين إلقاء الضوء على الخطوات التي أحرزتها دول مجلس التعاون الخليجي قبل وأثناء الجائحة للحد من الواردات، وذلك من خلال الاستثمار في حلول التكنولوجيا الداعمة في مجالات مهمة مثل إدارة المياه، مع التركيز بشكل خاص على "تحلية المياه". ومثل هذه الخطوات ساعدت في خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات الإقليمية والدولية التي تتطلع إلى الفرص في هذا القطاع التنموي ذي البعد المُستدام.

المبحث الخامس: مستقبل الأمن الغذائي الخليجي

على الرغم من استجابة دول الخليج لأزمة الغذاء العالمية بشكل فاعل في الأجل القصير، فإنها تحتاج إلى استكمال تدخلاتها الفورية بتدابير مُستدامة تهدف إلى إعادة هيكلة سلاسل الإمدادات الغذائية وحماية الواردات الغذائية من الصدمات المُحتملة في المستقبل، وذلك كالتالي:

١ــ زيادة الإمدادات الغذائية المحلية: إذ يمكن أن يؤدي تنفيذ الممارسات الزراعية الرائدة المُستخدمة بالفعل في أماكن أخرى، إلى زيادة إنتاجية المزارعين بشكل كبير. وتشمل هذه الممارسات، المحاصيل المُعدلة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

وراثياً، والزراعة الصحراوية، والزراعة بمياه البحر، والزراعة الحضرية، والزراعة الدقيقة التي تستخدم البيانات والتكنولوجيا لزيادة الغلال.

وبالمثل، فإن تعزيز سلاسل التوريد في الخليج يمكن أن يجعل الإمدادات الغذائية أكثر قدرة على الصمود، وتهيئة المنطقة لأي اضطرابات في المستقبل. ويمكن على سبيل المثال أن تقوم حكومات دول الخليج بمساعدة المنتجين والمستهلكين على تعزيز الاستفادة من منصات الإنترنت والأسواق الإلكترونية، حيث تساعد هذه الأدوات الرقمية في إدارة مخاطر سلاسل الإمداد، وتحديد نقاط الضعف في سلسلة القيمة، وتقليل إهدار الطعام.

٢ــ ضمان استقرار الواردات: يمكن للحكومات في الخليج إدخال قنوات استيراد جديدة لجلب الموارد الحيوية إلى سلسلة القيمة الزراعية. ويمكنها أيضاً تبسيط إجراءات مراقبة الحدود لإدخال البضائع بشكل أسرع. ومن ذلك، مثلاً، تقليل عمليات التفتيش على الحدود والجمارك للشحن الزراعي، واعتماد الشهادات الإلكترونية للأغذية المستوردة بدلاً من طلب الوثائق المادية.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للدول التي ليس بها قطاع خاص ناضج في مجال صناعة الأغذية، تحقيق تقدم أسرع في هذا المجال، من خلال إنشاء كيان انتقالي شبه حكومي في صورة شركة عامة. وقد طبقت دول في العالم هذا النهج مثل الهند وإندونيسيا والمكسيك وكوريا الجنوبية وتونس.

وعلى المدى المتوسط، يمكن للكيان شبه الحكومي تشجيع المزارعين على الاستفادة من التقنيات المُبتكرة لزيادة الإنتاج المحلي، مثل الزراعة المائية (طريقة للزراعة من دون تربة)، والزراعة الصحراوية، والزراعة بمياه البحر. ويمكن أن تساعد أيضاً في تطوير قدرات الاستيراد للقطاع الخاص، وربط الشركات بشركاء تجاريين استراتيجيين. أما على المدى الطويل، فتحتاج الحكومات في الخليج إلى بناء الإمدادات الغذائية المحلية، وتعزيز سلاسل التوريد، وزيادة تدفق الواردات، والزراعة التعاقدية خارج حدود دول الخليج، والاستثمار في أراض زراعية بدول أفريقية مثل السودان وغيرها.

لقد جاءت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بحملها الثقيل على منطقة الشرق الأوسط، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، ففي الوقت الذي زادت فيه المخاوف في المنطقة العربية من تعطل إمدادات الغذاء وارتفاع أسعارها، ظلت دول الخليج بعيدة نسبياً عن هذه المخاطر، بسبب الاستراتيجيات الوقائية التي اتبعتها حكومات الخليج لتحقيق الأمن الغذائي منذ تسعينيات القرن العشرين، وتضاعفت الاستراتيجيات منذ العام ٢٠٠٨م، عندما حظرت بعض الدول التصدير، خفض إنتاجها من القمح بنحو (١٢.٥)% على أساس سنوي.

فقد أوجدت دول الخليج بدائل بالاستثمار بالأراضي الزراعية الرخيصة والشاسعة في دولٍ مختلفة، لتوفير إمدادات المياه الشحيحة إلى جانب التوجه إلى تشييد المحطات تحلية المياه الموفرة للطاقة والزراعة ذات الكفاءة المائية.

جاءت جائحة كورونا لتزيد من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي التي دفعتها للتفكير في خطٍ مختلفٍ يمنحها استقلالها الغذائي، بتنويع مصادر الإمدادات الغذائية والتخطيط لحالات الطوارئ والاستثمار في الإنتاج المحلي، وهو ما لجأت أليهِ دولة قطر خلال الأزمة الخليجية وجعلها تتصدر الدول الخليجية خارجياً في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠٢١م.

إلا أن هذه الدول الخليجية التي تعتمد على قدراتها الاقتصادية وتأثيرها في أسواق النفط والغاز، تبقى رهينة الأحداث المفاجئة والإجراءات الاستثنائية التي قد تلجئ أليها الدول الشريكة والمصدرة في الأزمات العالمية، وهنا تطرح التساؤلات بشأن قدرة الدول الخليجية على خلق استراتيجيات جديدة؟ لتحقيق أمنها

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

الغذائي، من خلال إنشاء شبكة إمدادات متطورة فيما بينها، ومدى استعدادها للذهاب بهذا المخطط نحو المنطقة العربية الغنية بالأراضي الزراعية الواسعة لخلق إمنٍ غذائياً مستقرٍ خليجي وعربي في آنٍ واحد خلال السنوات والعقود القادمة.

استراتيجية دولة مجلس التعاون الخليجي في الأمن الغذائي:

تهتم الدول الخليجية اهتماماً كبيراً بتحقيق أمنها الغذائي، واستدامة الموارد الزراعية، كما أنها تتصدى لأي مشكلة يمكن أن تحدث لسلاسل التوريد على مستوى العالم، وتماشياً مع هذا النهج، أطلق مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٨م، الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، لتشجيع ودعم وتعزيز إجراء الأبحاث وابتكار أحدث التقنيات التي تساهم في استدامة الغذاء في المستقبل.

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة فقد احتلت دولة الإمارات المرتبة (٢١) عالمياً من أصل (١١٣) دولة، في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، كما أنها تسعى لتحقيق المركز الأول بحلول منتصف القرن الحالي لإنتاج (٥٠) % من الطعام الذي يستهلك داخل الإمارات مقارنة بنسبة (٢٠) % حالياً.

تطبيقات عملية على الأمن الغذائي المستقبلي دول مختارة (الإمارات والسعودية)

ـــ **الإمارات العربية المتحدة**: كان عام ٢٠٢٠م استثنائياً وحافلاً بالمشاريع المبتكرة، لضمان استدامة الزراعة، حيث تم إطلاق النظام الوطني لزراعة المستدامة الهادف إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وتحسين المردود الاقتصادي للقطاع الزراعي وزيادة الاستثمارات فيهِ وتوظيف التكنلوجيا لرفع الإنتاجية الغذائية للقطاع الزراعي.

كذلك أطلق في إمارة دبي مشروع زراعي (وادي تكنولوجيا الغذاء) في مرحلتهِ الأولى، ويهدف هذا المشروع إلى مضاعفة إنتاج دبي الغذائي إلى ثلاثة مرات، وفي العاصمة الإماراتية أبو ظبي تم إنشاء أكبر مركز تكنولوجي لزراعة الأغذية الطازجة، والذي سيدعم إنتاج الأغذية المحلية المستدامة، لتصبح الإمارات حسب المخططات مركزاً إلى أسواق التصدير في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وسيحد من اعتماد الدولة على واردات مواد الغذائية عالية الجودة.

وواصلت الإمارات بفتح مشاريعها الدولية لدعم منتوجها الغذائي المحلي والإقليمي حيث تم افتتاح مصانع في دول صربيا ورومانيا وبلغاريا، لتصبح الشركات الخليجية عموماً الإماراتية خصوصاً الأكبر من حيث الاستحواذ والإنتاج في الدول الأوربية وشمال دول البلقان في مجال إنتاج وتصدير البرسيم والأعلاف الخضرة إلى العالم.

ـــ **المملكة العربية السعودية** تعمل السعودية على زراعة محاصيل إستراتيجية في الخارج لحمية إنتاجها الزراعي من أزمة في معروض الغذاء العالمي، حيث تم الاتفاق مع دول السودان ومصر وأوكرانيا وباكستان وتركيا، للسماح للشركات السعودية بإقامة مشاريع لزراعة القمح والشعير وفول الصويا والأرز وعلف الحيوانات.

كذلك قامت السعودية باستثمار مائة مليون دولار في مشاريع زراعية بالسودان وأوكرانيا ومصر، من أجل ضمان إمدادات السكر والزيت ومنتجات الألبان، ويُعد القمح هو المحصول الاستراتيجي الوحيد الذي تحقق السعودية اكتفاء ذاتيا فيه، لكن الحكومة قالت إنها ستحل الواردات محل الإنتاج المحلي على مدى ثماني سنوات لوقف استنزاف احتياطيات المياه الجوفية.

النتائج:

بعد الاضطلاع بهذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة منها:

١ـــ أن دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر للأمن الغذائي السيادي، وأنها عرضة للمخاطر الغذائية.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

٢ــ يرتبط الأمن الغذائي الخليجي بالأمن العالمي، وأن أيّ تغير في استراتيجية الدول الغذائية سينعكس سلباً على واقع الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

٣ــ لا يزال الأمن الغذائي السيادي الخليجي خارج سيطرتها، على الرغم من المحاولات الحثيثة للإنتاج الزراعي محلياً.

٤ــ لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي الستة تعاني من أزمات الجفاف والتغيرات المناخية العالمية، وفي بعض الدول أمثال الإمارات والسعودية والكويت إذ تتسع المساحات الصحراوية، في حين دول أخرى مثل قطر وعُمان أخذت المساحات الصحراوية بالتناقص.

٥ــ تعاني دول الخليج من قلة الأيدي العاملة الماهرة المحلية العاملة في الإنتاج الزراعي، وتحاول أن تعوض الفاقد من الأيدي العاملة خارجياً.

٦ــ هنالك سعي واستراتيجيات واعدة قد وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي لتعضيد الإنتاج الزراعي وتعظيمه، لكنها لا تزال محدودة وفي نطاق ضيق، بسبب فرق الفجوة الغذائية بين الاحتياج الفعلي للغذاء والمُنتج.

التوصيات:

١ــ إنشاء مخازن استراتيجية نموذجية لخزن الغذاء لأوقات أطول.

٢ــ تأسيس شركات ومؤسسات عامة وخاصة لصياغة مخطط لزيادة الإنتاج الزراعي والخزن الاستراتيجي للمواد الغذائية.

٣ــ تطوير نظام الإنذار المبكر للغذاء، يستطيع أن يعطي تنبؤات عن أوضاع الأسعار العالمية للغذاء، ويساعد في اتخاذ القرار المناسب، في حالة وجود أزمة محلية أو إقليمية أو دولية.

٤ــ تحديد مستهدفات الهدر الغذائي

٥ــ عقد الشراكات مع الدول والمنظمات العالمية

المصادر:

١ــ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٢م، الملخص التنفيذي، إحصاءات الزراعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٢٠٢٠م، مسقط، عُمان.

٢ــ المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، دولة الإمارات العربية المتحدة https://www.fcsc.gov.ae

٣ــ هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، مملكة البحرين http://www.cio.gov.bh

٤ــ الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية http://www.stats.gov.sa

٥ــ المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عُمان http://www.ncsi.gov.om

٦ــ جهاز التخطيط والإحصاء، دولة قطر http://www.paa.gov.qa

٧ــ الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت http://www.cab.gov.kw